وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٤-٩-٢٠٢٠

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: رفع المكافأة التشجيعية لـ 417 موظفاً إلى 800 دينار

للكويتيين شاغلي الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء

محمد راشد

أصدر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د. فهد العفاسي، أمس الأول، قرارا يقضي برفع مستوى المكافأة التشجيعية المقررة للموظفين الكويتيين الشاغلين للوظائف المرتبطة بأعمال القضاء، إلى المستوى والفئة الذي يليه.

وأكدت مصادر، لـ«الجريدة»، أن العدد الإجمالي لمن شملهم القرار بلغ 417 موظفا، بناء على خطاب الشؤون الإدارية بهذا الخصوص، حسب المسميات الوظيفية المعتمدة، مشيرة إلى أن المكافأة تتراوح بين 200 و800 دينار، وفقا للمسميات والمؤهلات العلمية المدرجة في الكشوفات أمام الأسماء التي تضمنها القرار.

وبينت المصادر أن الموظفين الذين شملهم القرار يحملون مسميات وظيفية معاونة لأعمال القضاء، منها أمين سر جلسة، ومأمور تنفيذ أحكام، ومندوب إعلان أحكام، وضابط دعاوى، ومنفذ أحكام جزائية، وأمين سر تحقيق، وموثق، ومحقق دعاوى النسب.

وأفادت بأن الكشوف التي اعتمدها الوزير العفاسي تضمنت بيانات الموظفين بشكل تفصيلي، والإدارة التي يتبعها، إضافة إلى المؤهل الجامعي، والمسمى الوظيفي، والمستوى الحالي والأعلى، وتاريخ الرفع، فضلا عن قيمة المكافأة التي سيحصل عليها كل موظف ورد اسمه في الكشوف المذكورة.

فهد العفاسي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	٢	٤٥٣٥

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ندوة «نزاهة»: «هيئة الانتخابات» ضمانة لإنجاح التصويت الإلكتروني

اقتراب موعد العرس النيابي وتحديات «كوفيد -19» يوجبان التحضير المبكر للاستحقاق

محمد الجاسم

فرضت تداعيات «كورونا» نفسها على الاستحقاق الانتخابي المقبل، وسط تساؤلات حول كيفية إجراء الانتخابات وفق الاشتراطات الصحية المناسبة، وما إذا كان سيعتمد خيار التصويت الإلكتروني، مع ما يقتضيه ذلك من إجراءات وتشريعات تمهيدية.

دعا المشاركون في الندوة الافتراضية، التي نظمتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، بالتعاون مع الجمعية الكويتية للشفافية، اونلاين، تحت عنوان "التصويت الإلكتروني بين الواقع والتشريع"، إلى انشاء هيئة مستقلة للانتخابات قبل التوجه نحو التصويت الإلكتروني، مبينين أن مبدأ الثقة عامل رئيسي لنجاح الانتقال لهذا التطبيق.

وسلط الضوء اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقبلة، في ضوء تداعيات كورونا، تساؤلات عديدة حول صيغة الانتخابات والاشتراطات الصحية لذلك، وهو ما يوجب الاستعجال في التحضيرات لهذا الاستحقاق، الذي قد يحتاج الى تطوير في التشريعات للنظام الانتخابي.

في السياق، قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د. غانم النجار إن أزمة انتشار وباء كورونا الحالية دفعت العالم للتوجه الإلكتروني، واستخدام تقنيات حديثة للتواصل عن بعد، موضحا أن دولا قليلة تستخدم التصويت الإلكتروني، وأكثرها استخداما هي استونيا، وساهم انفصالها عن الاتحاد السوفياتي السابق في بناء قاعدة بيانات قوية تعتمد عليها الدولة بجميع مجالاتها.

وذكر د. النجار أن التصويت الإلكتروني وسيلة يترتب عليها الكثير من النقاط، واثبتت البحوث وتجارب الدول أن مبدأ الثقة بالعملية الانتخابية الالكتروني من أهم النقاط التي تعطي الاطمئنان والرضا للناخبين، مضيفا ان موضوع استخدام التكنولوجيا في الانتخابات مطلب يحتاج إلى ترتيبات قانونية عديدة وتطوير في التشريعات أكثر من أي جوانب أخرى لتنعكس في النهاية على سلامة النتائج.

وتابع: "لا توجد ثقة بالتصويت الإلكتروني في الكويت، وابرز ما تحتاجه وجود هيئة مستقلة للانتخابات"، مبينا أن الجهة المشرفة على الانتخابات البرلمانية هي الحكومة، وهي التي تتحمل تكلفتها من خلال وزارة الداخلية، وهذا امر يدعو للاستغراب، مما يتطلب الكثير من العمل للانتقال للعملية الديمقراطية المتقدمة.

واضاف أن الحكومة قدمت مشروع قانون لإنشاء الهيئة، كمشروع ضرورة، ولكن رفضته المحكمة الدستورية ولم يتم تقديمه بعد ذلك، لافتا الى "أننا بحاجة إلى وضع بروتوكولات للانتقال الى المرحلة الإلكترونية والحصول على الثقة الكاملة".

هيئة مستقلة

من جانبه، ذكر استاذ القانون الدستوري والتجاري بجامعة الكويت د. خليفة الحميدة: "لا نملك تجربة بشأن التصويت الإلكتروني في الانتخابات إلا محاولة في انتخابات عام 2008، وهي تجربة ضعيفة، لكن سرعان ما انتهت بسبب طعن مرشح في عملية الفرز".

وأضاف الحميدة أن التصويت الالكتروني مبني على فكرة الثقة بالنظام الانتخابي الذي ينعكس على النتيجة التي تعطي كل اوجه الرضا للناخبين، مؤكدا ضرورة وجود هيئة مستقلة للانتخابات، والتخلص من فكرة ان الحكومة هي المشرفة والمخولة لإصدار مرسوم الدعوة للانتخابات.

وبين ان الثقة لا تبنى بيوم وليلة، بل تحتاج إلى تكاتف السلطات، ومنها السلطة التشريعية، عبر سن التشريعات الرئيسية التي تدعم العملية الديمقراطية، والجزء الاكبر يقع على السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية للتقيد بالشفافية ورع الإشاعات التي تصاحب العملية الانتخابية وغيرها من الادوات.

ولفت الى أن هناك 58 عملية طعن تمت خلال العمليات الانتخابية مؤخرا، مما يصعب عملية التصويت الإلكتروني، بسبب عدم ضمان الناخبين مدى مصداقية العملية الالكترونية، مضيفا ان التصويت الإلكتروني طبق داخل البرلمان ولم يقدم أي طعن بشأنه مما جعله مبررا لاستمراريته.

تحديات «الإلكتروني»

بدوره، افاد نائب المدير العام لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات د. عمار الحسيني بأن التقنية اقل التحديات التي تواجه التصويت الإلكتروني، موضحا انه يمكن تطبيقه في الانتخابات البرلمانية، لكن بصورة تدريجية وبمراحل محددة مع إدخال التصويت الورقي.

وبين د. الحسيني أن التصويت الإلكتروني هو استخدام تقنية المعلومات في عملية مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين، وفي الاستحقاقات الدستورية بكل تنوعاتها، وفق معايير امنية وفنية، لضمان تحقيق اعلى درجات الشفافية والصدق والإمان مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية.

واشار الى أن عوامل نجاح التصويت الإلكتروني تأتي عبر الاجتماع السياسي والقبول الاجتماعي، مع التدرج والمرحلية في التطبيق، ووجود بنية تحتية وتشغيلية وتوعية وشفافية وبناء القدرات.

استخدام التكنولوجيا بالانتخابات يحتاج إلى ترتيبات قانونية وتطوير التشريعات

النجار

إيجاد هيئة مستقلة للانتخابات والتخلص من فكرة إشراف الحكومة

الحميدة

نجاح التصويت الإلكتروني مرتبط بالقبول الاجتماعي والشفافية والبنية التشغيلية

الحسيني

وفيما يتعلق باشكال التصويت الإلكتروني، قال انها تختصر في أربعة أشكال بالموقع او عن بعد، ونوعية الأجهزة المستخدمة والتكنولوجيا المستخدمة، اضافة الى نطاق الاستخدام، موضحا ان فوائد التصويت الإلكتروني سرعة استخراج النتائج وإعلانها وتقليل معدلات الخطأ، وضمان دقة أعلى فيما يتعلق باحتساب الاصوات، إضافة إلى تسجيل الناخبين وزيادة نسبة الاقتراع عبر تسهيل عملية مشاركة كل الفئات، مثل ذوي الإعاقة وكبار السن والمقيمين في المناطق الحدودية والأقليات، فضلا عن تقليص وإلغاء الأوراق الباطلة وتحسين تجربة الناخب وتسهيلها.

وبين ان التحديات تتعلق بالشفافية والمصداقية والتحقق من الهوية والتعامل مع البيانات عبر جمع وتخزين ونقل البيانات وسرية التصويت، وإتاحة اعادة الفرز، فضلا عن تحديات الأمن السيبراني وامن المعلومات التي تحمي من الاختراقات الأمنية ومخاطر الاحتيال وتغير النتائج والتلاعب بها، وتزوير الهوية او تعديل القيود الانتخابية، اضافة الى ضمان صحة وكفاءة النظام بوجود الأخطاء البرمجية واعطال الاجهزة وسوء الاستخدام وضعف البنية التحتية وشبكات الاتصال، والأخطار المادية مثل الأعطال الفنية وقطع الكهرباء والحريق ومقاومة التغيير لدى البعض للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية وخاصة كبار السن والتكلفة المالية وصياغة القوانين بشكل يحمي وينظم عملية التصويت.

تجارب ناجحة في أستراليا والبرازيل

سلط د. عمار الحسيني الضوء على تجارب دولية في استخدام نظام التصويت الإلكتروني قائلا إن أستراليا تملك أفضل تجربة في التصويت الإلكتروني، من خلال بداية التصويت عام 2005، واعتماد البطاقة الرقمية الوطنية التي تدعم هذا الإجراء، وتأتي البرازيل ثانيا، حيث روجت للاستخدام التجريبي التدريجي لأجهزة التصويت الإلكتروني عام 1996، وعام 2010 شارك اكثر من 135 مليون ناخب، والنتائج أعلنت خلال 75 دقيقة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٩-٢٤	٤	٤٥٣٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الديوان» لإلزام الموظفين بالتوقيع على تعهّد بتقديم الذمة المالية

| كتب علي العلاس |

أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً أمس، يقضي بتوقيع المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية بجهات الدولة على تعهد بتقديم إقرارات الذمة المالية عند تولي الصفة الوظيفية المشمولة وعند زوالها.

وجاء في تعميم الديوان «إشارة إلى كتاب هيئة مكافحة الفساد بشأن طلب التعميم على جميع الجهات الحكومية لاستحداث نموذجين للإقرار والتعهد يوقع عليهما المشمول بنظام الكشف عن الذمة المالية، من أجل إلزام عدم المشمولين بأحكام الذمة المالية بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيدها القانونية، على أن يصبح النموذجان جزءاً من مسوغات التعيين، عند تولي الصفة الوظيفية المشمولة، ومسوغات نهاية الخدمة عند زوالها لدى جميع الجهات الحكومية». ويأتي التعميم من منطلق التعاون بين ديوان الخدمة المدنية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

ترشيح 254 مواطناً للتوظيف في الجهات الحكومية

من جهة أخرى، رشح الديوان، أمس، 254 مسجلاً لديه في نظام التوظيف المركزي إلى الجهات الحكومية، هم 202 مواطن من حملة الشهادات الجامعية تخصص هندسة كمبيوتر، و52 مواطناً من حملة مؤهلات أخرى، وفقاً لتقديرات وطلب الجهات الحكومية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	٢	١٤٩٦٨

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«وثيقة الكويت»: تشكيل حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات واسعة لمحاربة الفساد والقائمين عليه

- إجراءات فورية وعاجلة لإغلاق ملف الملاحقات والسجناء السياسيين
- نظام انتخابي انتقالي يعكس التمثيل الشعبي الحقيقي

تسلم سمو نائب الأمير ولي العهد الشيخ نواف الأحمد "وثيقة الكويت" التي تتضمن تصور الموقعين عليها لواقع البلاد وسبل معالجته.

وجاء نص الوثيقة كالتالي:

ان التجارب التاريخية للشعب مع السلطة في مراحلها المختلفة وبما تضمنته من تعهدات متكررة لم تكن في يوم من الأيام محلا للتقدير من السلطة أو الاحترام الذي ينعكس على أداء الدولة ومؤسساتها، بدءا من تزويرها للإرادة الشعبية عام 1967 وانقلاباتها المتتالية على الدستور عامي 1967 و 1986، وتجاهلها لبيان وثيقة جدة بإعادة الكيان المزور المسمى بالمجلس الوطني بعد التحرير مباشرة عام 1991، وانتهاء بمحاولاتها المستمرة في الانقضاض على الدستور وتفريغه من محتواه، وبما أدى إلى إضعاف الرقابة الشعبية وتوظيف القانون وتعطيل فعالية المؤسسات، وتجنيد الأعوان والأدوات من قبل أفراد الأسرة في صراعات النفوذ والمال ورعاية الخطاب الطائفي والفئوي، الأمر الذي أدى إلى خسارة الأسرة رصيدا كبيرا من قبولها الشعبي.

تفشي الفساد

وكان الحصاد الطبيعي لهذه الممارسات المنهجية تفشي الفساد بكل صوره وألوانه حتى طال جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وأفقد الناس الثقة بها والقائمين عليها، وبما عرض ثرواتها الوطنية للسرقة والنهب المنظم والمتنامي عبر السنوات، ومنها مثالا لا حصرا الملفات التي لا تزال حتى يومنا الحاضر طعنة في ظهر الوطن واهانة لمواطنيه كجريمة الناقلات ونهب الاستثمارات الخارجية وسرقة الديزل وبرامیل النفط وفضيحتا الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية وصندوق الجيش وغسل الأموال والاتجار بالبشر وتجارة الإقامات والصندوق السيادي المالیزي، والتي انتهت غالبا نهايات لم تعد مالا أو تحاسب فاسدا، وعلى نحو يؤكد انتصار الفساد ومؤسساته على الدولة وشعبها، والأدهى من ذلك أن بعض عناصر الفساد قد أعيد تدويره وتكريمه بمناصب أعلى وفي تحد واضح لمعطيات التاريخ وحقائق الواقع.

لذلك، لن يكون مقنعا لأحد إعادة توظيف ذات المؤسسات بنفس الآليات والأشخاص في مسرحيات الإصلاح المزعومة والمجترة، كما أن اسطوانة محاربة الفساد تبقى حصرا في مخيلة رموزه ومن تبعهم من المتسلقين أو السذج من البسطاء، وبما يعني بطبيعة الحال ومقتضى الحق والمنطق أن الغايات النبيلة لمحاربة الفساد تستوجب وسائل مختلفة تماما، مشروعة ومقبولة وذات مصداقية عالية بعيدة عن أدوات الفساد القائم ورموزه وآلياته المزيفة عديمة الفعالية، والتي كان نتاجها تداول ملفات هذا الفساد وأشخاصه وآلياته دوليا وعلى نطاق واسع وبما يهدد موارد الدولة واحترامها في الخارج.

المسؤولية التاريخية

لذلك، وانطلاقا من المسؤولية التاريخية والواجب الأخلاقي والوطني وحتمية تجسيد وحدة الصف الكويتي، وتعبيرا عن الهدف السامي للشعب الكويتي ولنقل رسالتنا هذه إلى أجيالنا القادمة، فإننا نعلن عن موقف صريح وثابت بأن الإصلاح الحقيقي والمحتوم لا يمكن أن يكون واقعا منتجا ما لم يستبق بمحاسبة فعلية وواضحة لمظاهر الخلل والقائمين عليها وتفادي حدوثها مجددا، الأمر الذي يوجب تحقق المتطلبات التالية:

1 - تشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات صلاحيات واسعة، تعلن برنامجها على الشعب الكويتي في محاربة الفساد ومحاسبة القائمين عليه، تكريسا لمبادئ الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وتعمل وفق جدول زمني محدد على إيجاد البدائل لهيكلة مؤسسات الدولة الرئيسية الإدارية والسيادية وإعادة بنائها وفق متطلبات الشفافية والرقابة والمحاسبة الفاعلة ومن شخصيات متخصصة ونزيهة.

2 - تفويض حكومة الإنقاذ الوطني للاستعانة بالجهات والمؤسسات والمكاتب العالمية المستقلة لبحث مظاهر وأسباب ونتائج الخلل والقصور والشبهات في مرافق الدولة المعنية عن مظنة الاشتراك أو الإهمال بأعمال الفساد محل البحث وتتبع خطواتها وتحديد المتورطين فيها تمهيدا لتطبيق إجراءات الملاحقة والمحاسبة عليها، ووضع النظم وأصول العمل المعيارية التي تكفل فعالية وسلامة المؤسسات الوطنية الجديدة وابعاد المؤسسات عن مظنة التورط في مشروعات الفساد السابقة تمهيدا لعزل المتسببين ومحاسبتهم.

3 - التوافق الوطني على نظام انتخابي انتقالي يعكس التمثيل الشعبي الحقيقي وسلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ومنع التأثير أو التدخل في خيارات الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

4 - إقرار استراتيجية الدولة الوطنية لديمومة مختلف موارد ثرواتها الطبيعية والمالية والخدماتية غير التقييم الفعلي لأصول الدولة ومدخراتها وحجم استثماراتها وأوجه إدارتها وسلامة طرق صرفها في ظل التحولات العالمية السياسية والاقتصادية والوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة من 1991 وحتى تاريخه.

5 - إعادة تشكيل السلطة القضائية ومؤسساتها العاملة وأجهزتها ومحاكمها وإجراءات التقاضي فيها وفق المعايير النمطية العالمية للعمل القضائي وتكريس المسؤولية عن المحاسبة للعاملين في هذه الأجهزة الحساسة ضمانا للعدالة والحياد.

6 - المحافظة على استقرار المجتمع والدولة بإنجاز إجراءات فورية وعاجلة لإغلاق ملف الملاحقات والسجناء السياسيين وعقد مؤتمر عاجل للإصلاح الوطني.

ونهيب بالشعب الكويتي الالتفاف حول هذه المطالب والتوقيع على عريضتها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٩-٢٤	٥	٤٥٣٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

تسبّب في تفكيك الأسرة وتشتيتها... ولم يساوِ بين مواقف الزوجين

قانون الأحوال الشخصية الكويتي: سلاح المرأة لتطغى على الرجل

خلصت دراسة نقدية لقانون الأحوال الشخصية الكويتي، إلى ان القانون بات سلاحا للمرأة لكي تطغى على الرجل، ما تسبب في تفكك الأسرة وتشتيتها. وفيما لم يساو بين مواقف الزوجين، حول تطبيق القانون، الحياة الزوجية ساحة معركة وقتال، بدلاً من أن تكون حديقة سلام وسكينة ووئام.

وخص المحامي ابراهيم الكندري «الراي» بالدراسة المعمقة «تحت الاضداء»، والتي تتطرق إلى القانون، الذي لم يسلم من النقد العلمي والاجتماعي والشرعي أي نصيب، قبل ما تمت دراسته حول القانون، بتعلق بمجادل القضاء الكويتي في المسائل الخاصة بهذا القانون، ولم يبات احد من قبل على نقد الواقع الاجتماعي الذي خلفه القانون، ومدى ملاءمته لواقع الكويتي الذي تحكمه عادات خاصة، وتقاليد موروثة، تشكل الصورة العامة للحياة داخل الأسرة الواحدة.

وستتناول «الراي»، على حلقات متتالية اهم ما جاء في دراسة المحامي الكندري، الهادفة لإعادة النظر في البناء القانوني والشرعي لقانون الأحوال الشخصية الكويتي، وفي ما يلي تفاصيل الدراسة:

ابراهيم الكندري

الفكرة العامة

ست وثلاثون سنة، مضت على تطبيق قانون الأحوال الشخصية الكويتي 51 /1984، والذي بدأ تطبيقه في اول اكتوبر 1984، على الكويتيين السُنة.

فهو اول تشريع ينظم مسائل الأحوال الشخصية بين الكويتيين السُنة، ويبين احكام الزواج وشروطه، وآثار الطلاق وحقوق الأولاد والوصية والميراث والوقف.

وبعد كل هذه المدة من التطبيق، نتساءل:

هل حقق هذا القانون أسرا متحابة وسعيدة؟

هل خلق المودة والسكينة بين الأزواج؟

وهل خفف من حالات الطلاق بينهم؟

وهل اعطى كل ذي حق حقه؟ ام انه جعل طرفا يطغى على الآخر، ولم يعدل بين طرفي عقد الزواج ويساوي بينهما.

منذ صدور القانون، والكيان الأسري للأزواج متفكك، ويتحطم، واصبحت حالات الطلاق تتزايد سنة عن سنة واصبحت تسبقها مخيفة ومرعبة.

كما اصبحت دعاوى وقضايا الأحوال الشخصية في تزايد مستمر وتصاعد مرعب.

تسبب القانون وللأسف الشديد، في تفكيك الأسرة وتشتيتها، ولم يساو بين مواقف الزوجين، فبدلاً من أن يؤدي إلى حماية الأسرة والحفاظ على كيانها وأواصرها، نجده ساعد وكثيرا على تفكيكها وتشتيتها، لقد اعطى هذا القانون وللأسف سلاحا اكبر واكثر للمرأة، لكي تطغى وتتفوق على الرجل.

لقد حصر القانون تطبيق قوله عز وجل:

«الرجال قوّامون على النِّساء بما فضّل اللّه بَعْضَهُمْ عَلى بَعْض وبِمَا أنفقُوا منْ أموالهمْ». على الشأن المالي فقط دون بقية المسائل التي يكون لها فيها القوامة وزمام الأمور كالولاية والحضانة وحق الطاعة.

وهذا ما ادى إلى أن تكون الحياة الزوجية ساحة معركة وقتال بدلاً من أن تكون حديقة سلام وسكينة ووئام.

ساهم القانون بقوة وبشكل سريع وكبير، في خلق الخلافات الأسرية بين الزوجين وتعميقها، والدليل عدد دعاوى الأحوال الشخصية، فابواب الطلاق فتحت للزوجة على مصراعيها، واصبحت واسعة وكبيرة تتسع لأي سبب ولو كان تافها وسخيفا.

ولهذا اصبحت اعداد دعاوى التطليق المرفوعة من الزوجة اكثر من حالات الطلاق التي تقع من الزوج بصورة منفردة، وباب المطالبات بالحقوق المقررة في القانون للمرأة، من نفقات وحضور وغيرها اصبح مفتوحا، فما تكاد المرأة تطالب بها إلا ويقضي لها بأسرع وقت وبأقل جهد، وفي الوقت نفسه اصبح الباب موصدا وضيقا امام الرجل لمطالب بحقوقه الشرعية او عليه مثل الجهد والصبر ليمثل جزءا منها وعليه ان يكافح ويجاهد ليثبت بأن له حقا شرعيا ونادرا ما ينجح.

مذهب الإمام مالك

إن أكبر كذبة في هذا القانون انه يقول بأنه أخذ نصوصه ومواده من بيحثون عن اي راي اخر في المذاهب الأخرى يرجح مصلحة المرأة ويقف في صالحها ضد الرجل.

هكذا كان المنهج عند من وضع صيغة مقترح هذا القانون، وللأسف الشديد، واعتمد القول بان من يقول بان القانون مأخوذ من المذهب المالكي فهو غير صادق، وسأثبت في الصفحات الآتية تفاصيل ذلك بالدقة ما استطعت.

كيف صدر قانون 51 / 1984؟

بتاريخ 19 فبراير 1977، اصدر مجلس الوزراء قرارا في شأن تنقيح وتطوير التشريعات الكويتية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتنفيذاً لذلك القرار، اصدر وزير الدولة للشؤون القانونية والادارية آنذاك القرار رقم 2، الصادر في 1978/01/21، بإنشاء لجنة متفرغة لوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية، يشمل الزواج واحكامه والطلاق وآثاره، وحقوق الأولاد والوصية والميراث والوقف.

وتكونت هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء «جميعهم غير كويتيين»:

1 - الدكتور احمد الهندوار، الذي كان اسمنادا للشريعة الإسلامية في كلية الحقوق في الكويت، ثم اصبح عميدا لكلية الشريعة في جامعة الكويت.

2 - المستشار محمد الأزرق

3 - الشيخ محمود مكاوي

وقامت اللجنة بوضع المشروع في 400 مادة، من ضمنها الميراث احكام مذهب الإمام مالك. وهذا قول غير صادق.

ذلك ان هناك نصوصا ومواد كثيرة في هذا القانون أخذت من مذاهب أخرى، بل من رأي واحد في مذهب آخر غير المذهب المالكي.

فللأسف أن من وضع مقترح القانون، كان يبحث عن كل رأي يعطي للمرأة حقوقا ومزايا اكثر، ويلزم الزوج بان يدفع اكثر.

لقد كانوا يبحثون عن اي حكم في المذاهب الأخرى او حتى رأي واحد في احداها، يستخرج من موارد الرجل المالية، ويلزمه بدفع المال إلى المرأة او يعطيها حقوقا ومزايا اكثر.

وكان الرجل منبع مالي وجهاز سحب الي وليس اكثر والحقيقة انه لا توجد هوية ثابتة واضحة لأحكام هذا القانون.

فإذا كان هناك حكم في المذهب المالكي يقف مع الرجل، فإنهم يبحثون عن اي راي اخر في المذاهب الأخرى يرجح مصلحة المرأة ويقف في صالحها ضد الرجل.

هكذا كان المنهج عند من وضع صيغة مقترح هذا القانون، وللأسف الشديد، واعتمد القول بان من يقول بان القانون مأخوذ من المذهب المالكي فهو غير صادق، وسأثبت في الصفحات الآتية تفاصيل ذلك بالدقة ما استطعت.

كيف صدر قانون 51 / 1984؟

بتاريخ 19 فبراير 1977، اصدر مجلس الوزراء قرارا في شأن تنقيح وتطوير التشريعات الكويتية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتنفيذاً لذلك القرار، اصدر وزير الدولة للشؤون القانونية والادارية آنذاك القرار رقم 2، الصادر في 1978/01/21، بإنشاء لجنة متفرغة لوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية، يشمل الزواج واحكامه والطلاق وآثاره، وحقوق الأولاد والوصية والميراث والوقف.

وتكونت هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء «جميعهم غير كويتيين»:

1 - الدكتور احمد الهندوار، الذي كان اسمنادا للشريعة الإسلامية في كلية الحقوق في الكويت، ثم اصبح عميدا لكلية الشريعة في جامعة الكويت.

2 - المستشار محمد الأزرق

3 - الشيخ محمود مكاوي

وقامت اللجنة بوضع المشروع في 400 مادة، من ضمنها الميراث والوصية والوقف، وناقشته اللجنة العامة ثم اقرته لجنة المراجعة، ووافقت عليه اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء.

ثم وافق عليه مجلس الوزراء في مايو 1981، واحاله إلى مجلس الأمة.

وقامت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة بدراسته ومناقشته، مع لجنة من المختصين والمستشارين في الفقه والقانون، واستوفت مواده بشكل تفصيلي، مستأنسة برأي معظم الجهات ذات الصلة بالموضوع.

وبعد تبادل وجهات النظر انتهت اللجنة إلى الموافقة على المشروع، ثم عرض على مجلس الأمة مع مذكرته الايضاحية، وبعد التصويت تمت الموافقة عليه.

ثم احيل إلى الديوان الاميري ليصدق عليه أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد، وتنشر بالجريدة الرسمية ليكون قانونا للقضاء في محاكم دولة الكويت، يعمل به ويطبق على الكويتيين السُنة من اول اكتوبر سنة 1984.

وعليه نجد ان القانون الذي يراد تطبيقه على الكويتيين، لم يصغ ولم يوضع على ايدي كويتيين، وإنما على ايدي اعضاء جميعهم ليسوا كويتيين.

لقد كان الأجدر والأحق لو كان في اللجنة كويتيون، باعتبارهم الأقدر على تعرف ما يناسب اهل الكويت وعاداتها واعرافها لوضع ما يناسب اهل الكويت من نصوص واحكام تنظم العلاقة الزوجية والأسرية بالحقوق إلا ويقضي لها بأسرع وقت وبأقل جهد

أكبر كذبة القول بأن نصوص ومواد القانون أخذت من مذهب الإمام مالك

واضعو القانون بحثوا عن أي حكم يستنزف موارد الرجل وكأنه جهاز سحب آلي

كان الأجدر لو كان في اللجنة كويتيون فهم الأقدر بمعرفة ما يناسب بلدهم

خلق القانون امرأة تبحث عن المال وتتجاهل أنه لا يبني بيوتا وأسرا

> حالات الطلاق تتزايد بنسب مرعبة وقضايا الأحوال الشخصية في تزايد مستمر
>
> القانون حصر تطبيق «الرّجال قوّامون» على الشّأن المالي دون بقية مسائل القوامة
>
> القانون حوّل الحياة الزوجية ساحة معركة وقتال بدلاً من أن تكون حديقة سلام ووئام
>
> أعداد دعاوى التطليق من الزوجة أكثر من الحالات التي تقع من الزوج ما تكاد المرأة تطالب بالحقوق إلا ويقضي لها بأسرع وقت وبأقل جهد
>
> أكبر كذبة القول بأن نصوص ومواد القانون أخذت من مذهب الإمام مالك
>
> واضعو القانون بحثوا عن أي حكم يستنزف موارد الرجل وكأنه جهاز سحب آلي
>
> كان الأجدر لو كان في اللجنة كويتيون فهم الأقدر بمعرفة ما يناسب بلدهم
>
> خلق القانون امرأة تبحث عن المال وتتجاهل أنه لا يبني بيوتا وأسرا

الحياة الزوجية قبل القانون

لو رجعنا إلى الماضي قليلاً، قبل صدور القانون سنة 1984، لوجدنا أن الحياة الزوجية في الكويت كانت أكثر استقراراً وهدوءاً وسكينة، فنادراً ما كنا نسمع عن حالات طلاق أو مشاكل، واليوم أصبح من الطبيعي والعادي جداً أن نسمع، وبعد تطبيق القانون عن أعداد كثيرة من حالات الطلاق وأعداد أكبر من دعاوى الأحوال الشخصية.

كانت حقوق وواجبات الزوجين معروفة ومتساوية ومتوازنة بينهما، بما يحقق الاستقرار والسكينة ليس فيها هناك طرف أقوى من الآخر فقد كانا في صف واحد من أجل الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها.

... وبعد القانون

الآن ووفق القانون، أصبح بيد المرأة أسلحة أكبر وأكثر.. وسواء كانت زوجة أم مطلقة أو أماً، أصبحت المسيطرة والكاسبة والمنتصرة في كثير من مسائل الأحوال الشخصية.

إذ ما إن تطلب ما أقر لها هذا القانون من حقوق حتى يُقضى لها في أسرع وقت، بصورة تجفف جيب الرجل.

وأصبح الرجل ضعيفاً سواء أكان زوجاً أو مطلقاً أو أباً، إذ يملك في القانون من الحقوق سوى القليل، ولا يقضى بها له، إلا بعد جهد ووقت طويل.

قانون «جيهان السادات»

يجدر التنويه إلى أن رئيس اللجنة الدكتور الهندوار، هو من وضع قانون الأحوال الشخصية المصري، في زمن الرئيس أنور السادات، والذي عرف بقانون «جيهان السادات»، لما كان يتضمن من نصوص وأحكام ضد الرجل وفي صالح المرأة، ولم يستمر تطبيق هذا القانون كثيراً، إذ بعد مرور سنتين من تطبيقه، تم إلغاؤه وسن قانون آخر جديد، أكثر عدالة ومساواة بين الزوجين.

وتأتي «دولة الكويت لتكافئ من قام بوضع ذلك القانون، الذي فشل في تحقيق المساواة والسكينة والمودة بين الأزواج وتكرمه.

فكان القانون الذي استمدت هوينه من تلك العينة التي هدفت وبكل ظلم إلى جعل المرأة تتفوق في حقوقها على الرجل.

فكلهم لا يعرفون عادات أهل الكويت وليسوا من ثوب البلد وصوفه.

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الغانم رفَعها لعدم اكتماله.. ونواب تأسفوا لغياب زملائهم

«النِّصاب» يُفشل «جلسة القوانين»

▪ على جدول أعمالها «التركيبة السكانية» و«المرئي والمسموع» و«التحقيقات»

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية أمس (الأربعاء) لعدم اكتمال النصاب، ولم يتجاوز الحضور سوى 16 نائبا و4 وزراء فقط، والحضور هم: الرئيس مرزوق الغانم، ثامر السويط، أحمد الفضل، أسامة الشاهين، خالد الشطي، خليل الصالح، خليل أبل، صالح عاشور، صلاح خورشيد، عبدالكريم الكندري، عبدالله الكندري، عبدالله فهاد، عبدالله الرومي، علي الدقباسي، نايف المرداس، وعيسى الكندري، بينما حضر خلال رفع الجلسة رياض العدساني وبدر الملا، بينما حضر من الوزراء: محمد الجبري، خالد الروضان، ولبد الجاسم ومبارك الحريص.

وكان من المقرر أن يعقد المجلس الجلسة لاستكمال النظر في بنود جدول الأعمال، المتضمن 59 تقريراً للجان البرلمانية، منها المداولة الثانية على مشروع قانون بإصدار قانون الإفلاس والمشروع بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 94 / 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وادرج على الجدول عدد من التقارير بشأن تعديل قانون الإدارة العامة للتحقيقات وتعديل قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والاقتراحات بقوانين بشأن موضوع التركيبة السكانية، وتعديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.

واعرب نواب عن أسفهم لعدم عقد الجلسة، مشيرين الى انها «كانت ستكون جلسة تشريعية بامتياز».

وطالب النائب أحمد الفضل بعقد جلسة خاصة قبل فض دور الانعقاد لإقرار القوانين المدرجة على جدول الأعمال وتدارك إلغاء جلسة أمس جراء فقدان النصاب اللازم لانعقادها.

العانم معلناً رفع الجلسة

حضور نيابي ـ حكومي شحيح

جهد مهدور

وقال الفضل «يؤسفني ما حصل في جلسة اليوم (أمس) التي كان على جدول أعمالها أمور في غاية الأهمية ومنها عدد من الاتفاقيات التي أنجزتها لجنة الشؤون الخارجية، وقوانين اجتهد فيها النواب كثيرا وينتظرها أناس مستحقون».

وبين أن هذه القوانين تتعلق بالتحقيقات والخطوط الجوية الكويتية ومعالجة التركيبة السكانية وذوي الإعاقة والمرئي والمسموع إضافة إلى تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بالمادة 16.

وحمل الفضل النواب والوزراء الذين كانوا موجودين في المجلس ولم يحضروا كامل المسؤولية عن رفع الجلسة وضياع هذا المجهود.

ورأى أنه إذا ما لم يتم تدارك الأمر بعقد جلسة خاصة قبل فض دور الانعقاد فإن كل هذه المجهودات ستذهب سدى، معربا عن أسفه لعدم احترام البعض من الأعضاء لما تحمله الجلسة من أهمية للمواطنين، لا سيما تلك التي تم الوصول إلى نقاط توافق بشأنها مع الحكومة بعد أن كانت ترفضها.

ولفت إلى أن من بين تلك القوانين ما يتعلق بالحريات وحقوق بعض الفئات بالمجتمع، مبينا أنه كان من المنتظر إنجاز هذه القوانين والانتقال لقوانين أخرى مثل قانون ضمان القروض وقانون المنافسة وقانون الاستيراد وقانون الرياضة.

وقال الفضل «أنا فقط أضع الشارع أمام الحقيقة حتى يتخذ قراره سواء تجاه الحكومة التي لم تحضر بشكل كامل أو النواب».

الضغط على السلطتين

من جهته، قال النائب أسامة الشاهين إن عدم اكتمال النصاب حال دون إقرار تشريعات مهمة في جلسة أمس، معربا عن استغرابه من عدم اكتمال النصاب ما تسبب في رفع الجلسة وحال دون إقرار تشريعات مهمة.

وقال الشاهين «كنا نأمل ونتوقع ان تكون هذه الجلسة تشريعية بامتياز خاصة أن هناك قوانين عدة مهمة تتعلق بالتركيبة السكانية ومكافآت نهاية الخدمة في الخطوط الجوية الكويتية والشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) وغيرها من القوانين المهمة المدرجة، وكلها كان عليها توافق بين السلطتين».

ووجه الشاهين رسالة إلى الرأي العام بضرورة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لإقرار مزيد من التشريعات التي طال انتظارها وتقدم المنفعة للناس.

احترام القسم

بدوره، رأى النائب عبدالكريم الكندري أن «حضور الجلسات وإقرار التي تخدم الشعب هو احترام للقسم الذي اقسمناه»، مشددا على: «مؤسف، عدم اكتمال نصاب الجلسة بحضور 16 نائبا بينما كنا نحتاج 22 عضوا لإقرار قوانين مهمة».

وكان المجلس عقد جلسته العادية أمس الأول وناقش فيها الاستجوابين المقدمين من النائبين عبد الكريم الكندري والحميدي السبيعي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بعد أن تم دمجهما بناء على طلب رئيس الوزراء وانتهى بتقديم عشرة نواب طلب عدم التعاون مع رئيس الحكومة سيتم التصويت عليه في 30 الجاري.

▪ الفضل: لعقد جلسة خاصة قبل فض الانعقاد لتمرير قوانين ينتظرها الناس بلهفة

▪ الشاهين: كنا نأمل أن تكون الجلسة «تشريعية بامتياز» لما تتضمنه من قوانين مهمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٠-٩-٢٤	٧	١٦٩٠١

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«طلب النيابة يثبت صحة ما ذكرته عن شبهات مالية بالدليل والمستندات»

العدساني لإحالة طلب رفع الحصانة عن المطير في «شراء أسهم» إلى «الأمة»

طالب النائب رياض العدساني الحكومة بعدم المماطلة في إحالة ملف النائب محمد المطير إلى مجلس الأمة، في قضية شراء أسهم، بناء على طلب النيابة برفع الحصانة، مؤكداً أن ذلك «يثبت صحة ما ذكرته عن هذه القضية، وقلتها سابقاً لن تنفعه بياناته، وإنما كنا نتكلم عن وقائع فيها شبهات مالية وبالدليل والمستندات».

في ملف آخر، أكد العدساني أن «ما يتعلق في التصنيف الائتماني للكويت، وتأكيد الوكالات العالمية، يثبت أن كل ما ناقشته في الاستجوابات صحيح وموثق رسمياً، وآخرها وكالة موديز التي خفضت للمرة الأولى على الإطلاق التصنيف الائتماني للكويت من (دبل A2) إلى (دبل A1) لسببين رئيسين أولهما نقص السيولة في الاحتياطي العام، وانخفاض سعر السندات في اليورو وارتفاع عائدها».

وقال في تصريح للصحافيين، أمس، «الاستجوابان اللذان وجهتهما لوزير المالية، كان هدفهما المصلحة العامة، وما قدمنا من ملاحظات وتوصيات لم تؤخذ في الاعتبار من قبل الوزير المستجوب، وهي أولاً ترشيد الانفاق، وثانياً تعزيز الاحتياطي العام من الأرباح المحتجزة، وتطبيق مرسوم التحاسن وتبادل الأصول بين الاحتياطي العام والأجيال القادمة، واحتياطي الأجيال القادمة يقرض الاحتياطي العام، والابتعاد كلياً عن الدين العام، بدليل ارتفاع عائد السندات في اليورو، وأثر على التصنيف الائتماني للكويت، ثانياً فإن (snb) خفضت التصنيف الائتماني للكويت إلى (دبل A-) ومن شهر مارس الماضي حتى الآن ونحن نحذر وننوّه للمصلحة العامة».

وشدد العدساني على «أهمية أخذ الأمور بالاعتبار، وتعديل الوضع الاقتصادي، وخاصة أن احتياطي الأجيال القادمة يقف على أرض صلبة، لذلك يجب معالجة المكون الأساسي في الاحتياطي العام في ما يختص في السيولة. وبعيداً عن المشككين في الاستجواب أؤكد أن المصلحة العامة تكمن في الاستجوابين، ولا يتم اليوم استنزاف الاحتياطي العام والهدر. كما يجب أخذ الملاحظات والتوصيات التي قدمناها للحكومة، وعلى رئيس الوزراء تطبيق كل الأمور لانتعاش الوضع المالي والاقتصادي، ومع احترامي لوزير المالية فانا لا أثق في قدراته، ويجب أخذ وضع الدولة الاقتصادي في الاعتبار».

رياض العدساني

من جانبها، أوضحت رئيسة اللجنة المالية البرلمانية النائب صفاء الهاشم أنه «في مارس الماضي وضعت وكالة موديز للتصنيف، الكويت تحت المراجعة بنية التخفيض، ووقتها حذّرت سمو رئيس مجلس الوزراء وقلت له: أنت تحتاج وزير مالية متمكناً يكون عينك الثانية بظهر رأسك، يرسم لك سياسة إنقاذ / إصلاح، وإستراتيجية للوصول إلى مصادر تمويل كافية في وقت زادت فيه احتياجاتك التمويلية».

وقالت الهاشم، في تصريح صحافي، «كنت ومازلت يا سمو رئيس الوزراء تعلم وأنا أنبّه وأحذر وأبلغك، بأن المخاطر تزيد بنضوب الاحتياطي العام، وأعطيتك الحلول لمصادر تمويل جديدة، وتجاهلت طلبي بضرورة رسم سياسة تمويلية جديدة. وأنك بعثت لنا يا سمو رئيس الوزراء، وزيرك للمالية الضعيف إدارياً واقتصادياً وإستراتيجياً، بنفس صيغة قانون الدين العام القديم (ما قبل كورونا!) وكأن كورونا لم تؤثر علينا أصلاً، وأبلغناه في المجلس بالرسالة بضرورة وجوب تقديم خطة للصرف وقنوات رأسمالية، وطلب سحب التقرير ولم يقدم شيئاً، وهاهي النتيجة تتجرعها اليوم باسمو الرئيس، نزل تصنيف الكويت درجتين، وتعرف تماماً يا سمو الرئيس ماذا يعني هذا، يعني إذا صدر مرسوم الضرورة بالاقتراض، فإن سعر الفائدة العالي جداً (راح يسلخ) جلد الكويت».

صفاء الهاشم

وأشارت إلى أن «وكالة موديز يا سمو رئيس مجلس الوزراء ترسل لك رسالة واضحة في مضمون تصنيفها الأخير لنا، وتقول: الوقت فات، وحكومة الكويت حتى لو قدمت سياستها التمويلية الجديدة الآن، ومع تنويع مصادر الدخل، فنحن نقول لكم لايمكن الاعتماد على ذلك، نظراً لافتقادكم قصص نجاح واضحة في التنفيذ، وعموماً ولا أطيل عليك ياسمو الرئيس، مع أنني قلت لك هذا الكلام مرات عدة وجهاً لوجه، لكن كل تحذيراتي المبكرة من سوء أداء وزير ماليتك وعدم تمكنه مالياً، وتحذيراتي بشأن السياسة المالية، كأنكم تأخذونها على محمل عداوة، بدل النصح! لكن موديز اليوم عطتكم إياها كاش، وتحمّلوا العواقب».

> «موديز» خفضت للمرة الأولى على الإطلاق تصنيف الكويت الائتماني لنقص سيولة الاحتياطي وانخفاض سعر السندات وارتفاع عائدها
>
> الهاشم: الحكومة أخذت تحذيراتي بشأن السياسة المالية على محمل عداوة لا النصح فكانت النتيجة انخفاض التصنيف

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	٤	١٤٩٦٨

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لندن: محاكمة خلية «قاطعي الرؤوس» الداعشية ستجرى في الولايات المتحدة

نيويورك- الوكالات: سلمت الحكومة البريطانية أدلة إلى الولايات المتحدة ضد اثنين من المعتقلين الدواعش متهمين بلعب أدوار معينة في تعذيب وقطع رؤوس الرهائن الغربيين، ما يمهد الطريق على ما يبدو لمحاكمتهم.

وجاء التسليم بعد حكم أصدرته المحكمة العليا في المملكة المتحدة الثلاثاء برفض طعن قانوني جديد قدمته والدة أحد المتهمين.

وفي هذا الصدد قال المتحدث باسم وزارة العدل الأميركية مارك ريموندي: «نحن سعداء بقرار المحكمة العليا في المملكة المتحدة، ونشعر بالامتنان لأن الحكومة البريطانية قد قدمت لنا أدلتها وأكدت التزامها بالتعاون مع جهودنا للتحقيق ومقاضاة إرهابيي داعش المحتجزين حالياً لدى الجيش الأميركي».

وأضاف: «سنظل ملتزمين بمحاسبة هؤلاء المتهمين وتحقيق العدالة لضحايا أفعالهم الإرهابية».

وكانت ميليشيا «قوات سورية الديموقراطية» الكردية قد ألقت القبض على الشافعي الشيخ وأليكساندا كوتي في أوائل عام 2018.

وشكل الرجلان خلية تابعة لداعش مؤلفة من أربعة بريطانيين اعتادوا الظهور مع رهائن غربيين في مقاطع مصورة قبل قطع رؤوسهم، وقد أطلق على تلك الخلية إعلاميا لقب «البيتلز» بسبب اللهجة البريطانية لأعضائها.

ويُعتقد أن الخلية لعبت دورا هاما في مقتل 27 شخصا، بما في ذلك جيمس فولي، الصحافي الأميركي الذي جرى قطع رأسه في العام 2014، بالإضافة إلى أميركيين آخرين، هما ستيفن سوتلوف وبيتر كاسيج.

وكان عضو ثالث في الخلية، يدعى محمد موازي قد قتل في غارة جوية بسورية في العام 2015، واشتهر وقتها باسم «الجهادي جون»، ويُعتقد أنه قام شخصياً بقطع رأس الرهائن الأميركيين والبريطانيين، وأما العضو الرابع ديفيس، فهو مسجون حاليا في تركيا بتهمة الإرهاب.

ولطالما خططت وزارة العدل لمحاكمة كوتي والشيخ في شمال فيرجينيا، لكن الإجراءات تأخرت لأن الأدلة البريطانية اعتُبرت ضرورية للمحاكمة، كما أن مسألة إمكانية مقاضاتهما في المملكة المتحدة أبقت الأمور عالقة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	١٥	٤٠٩١

الكويتية
صوت الكويت
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المتهمة بتسميم ترامب تمثل أمام المحكمة في نيويورك

مثلت امرأة كندية، ألقي القبض عليها للاشتباه بأنها أرسلت رسائل بالبريد تحتوي على مادة الريسين للرئيس الأميركي دونالد ترامب و6 أشخاص آخرين في ولاية تكساس أمام المحكمة في بافالو بولاية نيويورك، لأول مرة وأمرت المحكمة باستمرار احتجاز المرأة الكندية في سجن فيدرالي، وفقا لما ذكرته «رويترز».

ووفقا للوثائق القضائية، فإن المرأة، التي تدعى باسكال سيسيل فيرونيك فيرييه، تبلغ من العمر 53 عاماً، وتقيم في إقليم كيبيك في كندا، ومتهمة بتوجيه تهديدات لرئيس الولايات المتحدة.

وحسبما ذكرت إفادة خطية لمكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» قدمت مع وثائق الاتهام، فإن منشأة لفرز الخطابات في البيت الأبيض بالعاصمة واشنطن اعترضت الرسالة البريدية الموجهة إلى ترامب، يوم الجمعة، حيث رصد موظفو البريد الأميركي الرسالة المريبة واتصلوا بمكتب التحقيقات.

وأضافت الإفادة بأن التحليل الذي أجري في معمل أثبت أن المسحوق الأبيض في المظروف هو مادة الريسين وهي مادة شديدة السمية.

وقال مكتب التحقيقات إنه عثر في المظروف أيضا على خطاب موجه لترامب كتب في فقرة منه «عثرت على اسم جديد لك: المهرج الطاغية القبيح. أرجو أن يعجبك الاسم. دمرت الولايات المتحدة الأميركية وتقودها إلى كارثة».

ووفقاً للإفادة، فإن الرسالة أشارت إلى السم الموجود في المظروف باعتباره «هدية خاصة»، مضيفة أنه إذا لم يفلح فإن المرسل قد يعثر على «وصفة أفضل لسم آخر» أو يلجأ لاستخدام مسدس.

كذلك اتهمت الإفادة الخطية فيرييه بإرسال 6 خطابات مماثلة من كندا إلى تكساس موجهة لأفراد يعملون في سجون احتجزت فيها في 2019.

وقدم القاضي الأميركي كينيث شرودر إقرارا بعدم الذنب لصالح فيرييه وعين محاميا للدفاع عنها ليمثلها بعدما خاطبها من خلال مترجم للغة الفرنسية أثناء جلسة المحكمة أمس الثلاثاء.

وقال الدفاع إن فيرييه ستمارس حقها في الاعتراض على أنها الشخص الوارد اسمه في الشكوى الجنائية ومذكرة الاعتقال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	٩	٢٥٠٣

ترامب: عندي فكرة عن خليفة قاضية المحكمة العليا

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن لديه فكرة جيدة عن اختياره لمن سيخلف القاضية الليبرالية روث بادر جينسبورغ التي توفيت يوم الجمعة.

وقال ترامب في مقابلة مع تلفزيون «دبليو.جي.إن»: «لدي فكرة جيدة لكني لم أتخذ قراراً نهائياً بعد».

وكانت الكوبية الأمريكية باربرة لاغوا، وهي ابنة كوبيين منفيين في مدينة ميامي، ظهرت أخيراً في وسائل الإعلام الأمريكية من المرشحات المحتملات لخلافة القاضية الراحلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٤-٩-٢٠٢٠	٩	٢٥٠٣

الوفيات

- خديجة محمد باقر الشيخ إبراهيم، 64 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99061184
- هيا يوسف حمود عبدالله الصلال، 23 عاماً، (شيعت)، تلفون: 50241541، 98853331
- مساعد عبدالناصر سليمان الطيار، 25 عاماً، (شيع)، تلفون: 50557797
- شفيقة عبدالله المطوع، زوجة/ محمد طاهر المطوع، 75 عاماً، (شيعت)، تلفون: 92244414، 97818816، 94040092

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»